ايرادات النفط والتعاون الاقتصادى العربى

للدكتور محمود أحمد الشافعى*

١ ــ ان الموقع الاستراتيجى الذى ينفرد به العالم العربى ، والثروات الاقتصادية الهامة والمتنوعة التى يمتلكها فى أرضه ، وما لديه من الموارد البشرية الفتية والوفيرة والمتنامية ، بالاضافة الى قدراته المالية المتزايدة والمتجددة ، لمما يؤهله لأن يحتل مكانا مميزا بين مراكز الانتاج الصناعى والزراعى اقليميا ودوليا ، ويدعم مقومات تنميته وتطويره ليصبح سوقا متكاملة جغرافيا واقتصاديا ، ويرشحه على محور زمنى ليس بالبعيد لأن يكون أحد المراكز الرئيسية للانتاج والتجارة الدولية ، اذا عملت الدول العربية بوحى من أهدافها المشتركة فى التنمية والتقدم على تأمين أسباب التعاون المتبادل والعمل الجماعى المستمر لترجمة الارادة العربية فى النهوض الاقتصادى والتقدم الاجتماعى الى برامج عمل واضحة محددة الأهداف والوسائل يجرى الاتفاق على تعبئة الطاقات والموارد العربية لتنفيذها على مراحل .

٢ ــ ولقد استخدمت الدول العربية أشكالا من التعاون فيما بينها غلبت عليه فى الماضى صفة الاتفاقات الثنائية والتكتلات الجزئية الى أن انشئت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فى الستينات واتسع نطاق عضويتها ، وأصبحت تشكل تنظيما فاعلا ساعد الدول الأعضاء على استخدام ما تمتلكه من موارد النفط بفطنة وشجاعة لتحقيق أهدافها المشروعة وأمانيها المشتركة ، فيما سبق حرب تشرين ١٩٧٣ من تعاون وثيق وجهود موحدة فرضتها وحدة المصير والهدف ، ومن خلال تلك الحرب وما تلاها من تزايد الادراك بأهمية العمل الجماعى الهادف فى بلوغ النتائج المرجوة ، وفاعلية هذا التعاون البناء فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية على الصعيدين الاقليمى والعالمى ظهرت بوادر نجاحه فى تمكين الأقطار المتعاونة من فرض ارادتها للحصول على نصيب عادل فى اسعار النفط وايرادات انتاجه ، ومن شد أزر الحكومات المعنية فى السيطرة على الثروة القومية من النفط وترشيد استخدامها وتفادى استنزافها على وجه السرعة والسعى الى حسن توزيع المنافع المترتبة عليها بين الجيل الحاضر وأجيال المستقبل ، كما برزت أهمية التنسيق المشترك والعمل الجماعى العربى فيما يجرى من الحوار على النطاق العربى ــ الأوربى ، وفى الجهود المبذولة لاعادة النظر فى الاطار الراهن للنظام الاقتصادى الدولى وما يرتبط به من

(*) مستشار التخطيط بالامم المتحدة ومدير مشروع معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق .

المشاكل الدولية للنقد والتجارة الخارجيـة وتدفقـات رءوس الأمـوال والأساليب التقنية وغيرها من العقبات التى تؤثر فى معدلات واتجاهات التنمية وتنعكس آثارها السلبية على الدول النامية بشكل عام .

٣ ــ ان ما يضمه الوطن العربى فى أرضه من موارد طبيعية زراعية وتعدينية وبترولية كبيرة تمثل امكانيات لا يستهان بها تعزز قدراته على النمو الاقتصادى والاجتماعى بمعدلات مرتفعة . ويكفى للدلالة على تلك الامكانيات المتاحة للتنمية والتقدم أن الدول العربية مجتمعة تملك ما يزيد على نصف احتياطى العالم من النفط وأكثرمن ثلث مخـزونه من الغـاز الطبيعى وما يقرب من ربع الرصيد المخزون من خام الفوسفات وما يزيد على ١٥٪ من خامات الرصاص والزنك والمنجنيز ، فضلا عن موارد كبيرة من خامات الحديد وكميات هامة من خامات النحاس والصـفيح وغيرها من الخامات المعدنية وغير المعدنية اللازمة لقاعدة عريضة من الصناعات التحويلية غير الزراعية ، فضلا عما يمتلكه من موارد الانتـاج الزراعى الغنية والمتنوعة على الرغم من انخفاض مسـتوى الكفاءة السـائد فى استغلالها بسبب انخفاض مستوى رأس المال الحقيقى بالنسبة للفـرد من المشتغلين بالزراعة وما لازمه من تخلف فى طرائق وأساليب الانتاج وتواضع الجهود المبذولة حتى الآن لتطوير انماطه . وهنـاك امكانيات ضخمة للتنمية الزراعية شأنها فى ذلك شأن الامكانيات الواسعة للتنمية الصناعية . فمساحة الأراضى الصالحة للزراعة المحصولية والبستانية فى الوطن العربى لا تقل عن ٥٦ مليون هكتار ، والمساحات القابلة للاستصلاح والاستزراع تزيد على ١٢٥ مليون هكتار ، وموارد المياه المطرية والنهرية والجوفية لا تقصر عن تلبية احتياجات التنمية الزراعية على نطاق واسع اذا ما أحسن استخدامها فى الغالبية العظمى من الدول العربية فى شمال افريقيا والشرق الأوسط ، بالاضافة الى أن الأساليب المستخدمة لتحليـة مياه البحار بتكاليف منخفضة نسبيا يفتح آفاقا جديدة لضم مساحات واسعة من الأراضى الرملية والصحراوية الى الرقعة الزراعية فى شبه الجزيرة العربية وشمال افريقيا .

٤ ــ ومهما يكن الأمر فان الموارد الزراعية والتعدينية والبترولية التى أشرنا اليها فى هذه العجالة المختصرة ليست مستغلة بكفاءة اقتصادية الا جزئيا ، ويرجع ذلك الى طائفتين من العوامل بينهما تأثير متبادل وعلاقات متداخلة . الطائفة الأولى تشتمل على العوامل التى فرضها الاطار السائد للعلاقات الاقتصادية الدولية وما نجم عنها من عقبات وقفت حائلا فى طريق تعبئة الموارد الاقتصادية العربية واستخدامها لتحقيق الأهداف المشتركة للتنمية الذاتية للوطن العربى ككيان متكامل .والطائفة الثانية تشتمل على عوامل داخلية ساعدت فى الماضى على تحديد مستوى النمو الاقتصادى واتجاهاته فى مختلف الأقطار العربية وساهمت عبر السنين الطويلة فى ترسيخ نوع من تقسيم العمل فى كل قطر منها على أساس التبعية لمقتضيات ومتطلبات الاقتصاديات الخارجية غير العربية . وأدى ذلك الى المغالاة فى التخصص

الانتاجي بالتركيز على المواد الخام والأولية بغرض التصدير للخارج بصفة رئيسية . واستتبع ذلك حرمان معظم تلك الأقطار من فرص متاحة لتنويع أنماط انتاجها المحلى ، واستأثرت تنمية الصادرات فى المواد الأولية بالجانب الأكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية كما استأثرت بجذب نسبة لا يستهان بها من أصحاب المواهب التنظيمية والقدرات الادارية والتقنية فى هذا الاتجاه ، مما حرم غالبية الأقطار العربية من توجيه نشاطها الانتاجي نحو التصنيع ونحو تنمية انماط الانتاج المحلى بما يتلاءم مع توافر المواد الأولية المحلية من جهة وبما يلائم الطلب المحلى على المنتجات الزراعية والمصنعة من جهة أخرى وبما يوسع من نطاق الاكتفاء الذاتى فى مجموع الأقطار العربية كلما كان ذلك اقتصاديا .

٥ ــ ويمكن القول اجمالا انه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الى الأقطار العربية ــ شأنه فى ذلك شأن معظم البلاد النامية ــ يستحوذ على مجالات الانتاج للتصدير ويشجع على تسرب الزيادة فى الدخل المتولد عن تلك الاستثمارات الى خارج البلاد فى صور شتى منها التحويلات الراسمالية لصالح المستثمرين الأجانب ، ومنها تنمية الميل الى الاستيراد وتشجيع انفاق نسب متنامية من الدخل القومى المتولد على شراء المستوردات الاستهلاكية من العالم الخارجى . وقد ظلت الأقطار العربية مستوردة لرءوس الأموال الأجنبية حتى أوائل الستينات ثم انقسمت الى مجموعتين خلال السنوات العشر الماضية أولاهما تشتمل على الدول المصدرة للنفط التى تزيد ايراداتها من تصدير النفط عن متطلباتها من مستوردات السلع والخدمات ، وثانيهما تشتمل على الدول العربية الأخرى التى تعجز صادراتها من السلع والخدمات عن الوفاء بقيمة ما تستورده من السلع والخدمات .

٦ ــ لقد تزايدت ايرادات الحكومات العربية باطراد من انتاج النفط فى مختلف الدول العربية المصدرة للبترول خلال السنوات ١٩٦١ ــ ١٩٧٥ نتيجة للارتفاع المستمر فى حجم الانتاج بالدرجة الأولى وبما طرأ من تطورات على أسعاره حتى عام ١٩٧٢ بدرجة أقل . ثم تزايدت كمية الايرادات منذ أكتوبر عام ١٩٧٣ بسبب ارتفاع الأسعار فى المقام الأول وتبعا لتطور كميات الانتاج فى المقام الثانى . وعلى الرغم من صعوبة حصر ايرادات البترول على وجه الدقة سنة بعد أخرى فان الجدول رقم (١) يبين تطور نصيب الحكومات من ايرادات النفط فى أهم الأقطار العربية المنتجة ، مجمعة على فترات طول كل منها ثلاث سنوات . ويتضح من الجدول الاتجاه التصاعدى لتلك الايرادات فى كل قطر على حدة وأن اجمالى ايرادات النفط لمجموع الدول المشار اليها بالجدول زادت الى ٩٩٢٥ مليون دولار فى الفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٦٩ . ثم تزايدت تزايدا محسوسا الى ٢٠٢٢٦ مليون دولار عن الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٢ وارتفعت بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا ومفاجئا الى ١١٠٧٦٠ مليون دولار عن الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ .

جدول ١ ــ تطور ايرادات الحكومات العربية من انتاج النفط بين أوائل الستينيات ومنتصف السبعينيات بملايين الدولارات الأمريكية

الدول العربية المصدرة للنفط	مجموع ٦١-١٩٦٣	مجموع ٦٤-١٩٦٦	مجموع ٦٧-١٩٦٩	مجموع ٧٠-١٩٧٢	مجموع ٧٣-١٩٧٥
الكويت	١,٥٤٧	٢,٠٣٣	٢,٢٩٦	٣,٩٥٢	١٤,٨٣٠
السعودية	١,٣٥٣	٢,٣٩١	٢,٨٢٦	٦,٤٥٧	٤٥,٤٧٠
العـراق	٨٥٨	١,١٢٢	١,٣٢٠	١,٩٣٦	١٤,٦٧٠
أبو ظبى	١٢	١٤٥	٤٤٩	١,٢١٥	٩,٥٣٠
قطـر	١٦٧	٢١٥	٣٢٦	٢٧٥	٣,٦١٠
ليبيـا	٢٥٠	١,٠٤٤	٧٠٨	٤,٦٦٠	١٣,٧٠٠
الجـزائر	...	...	...	١,٠٤١	٨,٣٠٠
عمـان	...	...	...	٣٨٠	٦٥٠
إجماليات	٣,١٨٧	٦,٩٤٩	٩,٩٢٥	٢٠,٢٢٦	١١٠,٦٧٠

المصدر : بنك الكويت المركزى ــ التقرير السنوى الرابع والتقرير السنوى الخامس عن السنوات ١٩٦١ ــ ١٩٧٣ .

وزارة الخزانة الأمريكية ــ بيانات منشورة فى مجلة 'الأكونوميست ٢٠ ــ ٢٨ سبتمبر ١٩٧٥ ص ٨١ عن السنوات ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ الأرقام غير متوفرة .

٧ ــ وفى حين تزايدت النفقات الجارية والانمائية لكافة الحكومات العربية التى تعتمد موارد ميزانياتها السنوية على الدخل من قطاع النفط خلال السنوات ١٩٦١ ــ ١٩٧٥ وتزايدت مستورداتها من السلع والخدمات من العالم الخارجى بشكل ملحوظ وبنسب متفاوتة بين كل دولة واخرى فان الحساب الجارى لميزان التجارة والمدفوعات مع العالم الخارجى ظل يحقق فى كل منها (وباستثناء الجزائر) فائضـا على الحساب الجارى أخذ يتنامى بمعدلات مرتفعة خصوصا منذ عام ١٩٧٢ كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٢) .

ويبين الجدول رقم (٢) ان مجموع الفائض على الحساب الجارى لميزان المدفوعات فى الأقطار العربية المصدرة للنفط قد ارتفع من ١ر٧٩٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٣ر٧٨٠ مليون دولار عام ١٩٧١ ثم الى ٤ر٠٣٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ والى ٦ر٣٦٠ مليون دولار عام ١٩٧٣ ثم قفز الى مستوى ٣٩ر٣٨٠ مليون دولار والى ٣٥ر٠٠٠ مليون دولار فى العـامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ على التوالى .

جدول ٢ ــ الفائض او العجز على الحساب الجارى لميزان المدفوعات فى الاقطار العربية المصدرة للنفط ــ السلع والخدمات والتحويلات
(بليون دولار أمريكى)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
					(تقدير مبدئى)	
الكويت	٠,٦٥	١,٢٢	١,٢٢	١,٥٠	٧,٣٠	٧,١٠
السعودية	٠,١٥	٠,٩٨	١,٤٩	٢,٧١	٢٣,٢٠	٢٠,١٠
الامارات المتحدة	٠٠٠	٠,٢٣	٠,٢٩	٠,٣٨	٣,١٢	٤,٢٠
قطر	٠,٠٥	٠,٠٧	٠,٠٨	٠,١٤	١,٠٥	١,٣٠
العراق	٠,١٠	٠,١٩	٠,٢٣	٠,٨٩	٢,٣٩	٠,٥٠
ليبيا	٠,٧٦	٠,٩١	٠,٦٠	٠,٠٥	١,٨٩	٠,٦٠
الجزائر	-٠,١٤	-٠,١٥	-٠,١٣	-٠,٣٩	٠,٤٠	-٢,٠٠
البحرين	٠٠٠	٠,٠١	٠,٠٥	٠,٣٩	٠,٥٠	٠,٧٠
عمان	٠,٠٨	-٠,٠٣	-٠,٠٤	٠,٣٠	٠,٠٤٠	٠,٥٠
المجموع	١,٦٥	٣,٦٣	٣,٩٠	٥,٩٧	٤٠,٢٥	٣٣,٠٠
المجموع بدون الجزائر	١,٧٩	٣,٧٨	٤,٠٣	٦,٣٦	٣٩,٨٥	٣٥,٠٠

المصدر : صندوق النقد الدولى .

وكانت الجزائر هى الدولة العربية الوحيدة المصدرة للنفط والتى تحقق عجزا على الحساب الجارى لميزان مدفوعاتها عن أغلب السنوات المشار اليها بالجدول بالنظر الى ضخامة حجم برامجها الانتاجية والانمائية بالنسبة لايراداتها من النفط وغيره . وتجدر الاشارة الى أنه فيما عدا الجزائر ثم العراق ويليهما المملكة العربية السعودية الى حد ما فان الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط والمشار اليها فى الجدول السابق رقم (٢) قليلة فى عدد السكان وموارده الطبيعية غير البترولية ما زالت محدودة نسبيا وبالتالى فان قدرتها الاستيعابية على استخدام فائض ايراداتها السنوية من النفط فى استثمارات انمائية منتجة وذات ريعية مرتفعة داخل حدودها الوطنية ظلت محدودة نسبيا ، خصوصا بعد الزيادات الكبيرة فى ايراداتها من البترول عن احتياجاتها الانمائية فى السنوات الماضية .

٨ ــ وبالمقابل فان الأقطار العربية غير الغنية بالنفط تعانى من عجز يكاد يكون مستمرا فى الحساب الجارى لميزان مدفوعاتها مع العالم الخارجى. وقد اتجه هذا العجز الى الارتفاع سنة بعد أخرى خصوصا منذ عام ١٩٧٢ فى كل من مصر والأردن والسودان وسورية واليمن الجنوبى ولبنان وبدرجة أقل فى كل من اليمن الشمالى والمغرب وتونس ، كما يتبين ذلك من الجدول التالى رقم (٣) .

جدول ٣ ــ العجز على الحساب الجارى لميزان المدفوعات : السلع والخدمات والتحويلات الجارية فى الدول العربية غير المعتمدة على صادرات النفط (بليون دولار أمريكى)

الدول	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
مصر	٠,٤٦-	٠,٤٨-	٠,٤٦-	٠,٥٥-	١,٣٢-	...
الأردن	٠,١٢-	٠,١٧-	٠,١٩-	٠,١٨-	٠,٢٦-	...
سورية	٠,٠٧-	٠,٠٨-	٠,١٢-	٠,٠٣-	٠,٠٨-	...
السودان	٠,٠٤-	٠,٠٤-	٠,٠٥-	٠,٠٣-	٠,٢٩	...
اليمن الجنوبية	٠,٠١-	٠,٠١-	٠,٠٣-	٠,٠٥-	...	...
اليمن الشمالى	٠,٠٤-	٠,٠٢-	٠,٠٣-	٠,٠١-	...	...
تونس	٠,٠٨-	٠,٠٢-	٠,٠٢+	٠,٠٢-	...	...
المغـــرب	٠,١٣-	٠,٠٦-	٠,٠٥-	٠,٠٩+	٠,٠٩+	...
لبنـــان	٠,٠٤-	٠,٠٥-	٠,٠٥-	٠,٣٢-	٠,٤٥-	...
المجمـــوع	٠,٩٩-	٠,٩٣-	٠,٨٦-	٠,١٠-	٢,٣١-	(٤,٨٠××)-

المصدر : صندوق النقد الدولى .

IMF, International Financial Statistics
Volume XXVIII, No. 11, November 1975.

الأرقام السالبة تمثل عجزا والموجبة تمثل فائضا .
تقدير اجمالى على أساس البيانات المتاحة عن التسعة الأشهر الأولى من عام ١٩٧٥ .

ومن الجدول رقم (٣) تضح أن اجمالى العجز على الحســـاب الجارى لميزان المدفوعات فى الدول العربية غير المعتمدة على صادرات النفط كان فى حدود ٩٣٠ مليون دولار سنويا فى متوسط السنوات ١٩٧٠ ــ ١٩٧٢ وبدأ فى الارتفاع بدرجة ملحوظة منذ عام ١٩٧٣ ، خصوصـــا فى دول المواجهة مع اسرائيل وهى مصر والأردن وسورية التى كان العجز على الحســـاب الجارى لميزان مدفوعاتها لا يتجـــاوز فى مجموعه ٣٢٢ مليون دولار فى عام ١٩٦٦ ، ولم يزد فى مجمـــوعه عن ٤٠٨ مليـــون دولار فى عام ١٩٦٧ .

وجدير بالاشارة أن العجز التراكمى على الحســـاب الجارى للسنوات الخمس ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤ فى الأقطار العربية المشار اليها فى الجدول رقم (٣) بلغ نحو ١٫٥ بليون دولار تقريبا ، يخص مصر وحدها منه نحو ٣٫٢٧ بليون دولار فى السنوات الخمس المذكورة أى ما يوازى نحو ٦٠٪ من اجمالى العجز المتراكم للاقطار العربية التسعة المبينة بالجدول ، واذا أضيف اليه العجز التراكمى الذى يخص سورية والأردن تكون نسبة العجز المتراكم على الحساب الجارى لميزان المدفوعات فى دول المواجهة الثلاث

نحو ٤ر٢٧ بليون دولار أى ما يقرب من ٩٠٪ من اجمالى العجز المتراكم فى الأقطار العربية غير المعتمدة على صادرات النفط خلال السنوات الخمس المشار اليها . ولم تتوفر لنا حتى كتابة هذا البحث بيانات يعتمد عليها عن العجز على الحساب الجارى فى عام ١٩٧٥ ، غير أن الأرقام المبدئية التى ينشرها صندوق النقد الدولى تشير الى أن العجز المقدر عن عام ١٩٧٥ يبلغ نحو ٤ر٨٠ بليون دولار أى أكثر من ٢٠٠٪ من المستوى الذى كان عليه فى عام ١٩٧٤ ، وأن معظمه ما زال يتركز فى دول المواجهة مع اسرائيل وخاصة فى مصر العربية .

٩ ــ مع الاتجاه التصاعدى للايرادات الصافية من انتاج النفط وتصديره وامكانيات استمرار تناميها على محور زمنى يمتد نحو المستقبل ، يرد التساؤل عن الكيفية التى كان يتم التصرف على هداها فى استخدام تلك الايرادات المتزايدة ، وعن الامكانيات المتاحة لتوجيه نسب متزايدة من فوائض تلك الايرادات نحو الاستثمار فى الأقطار العربية الفقيرة فى موارد النفط والتى تمتلك من الموارد الانمائية غير المستغلة أو المستخدمة جزئيا الى وقتنا الحاضر ما يتيح فرص استثمار واسعة ومتنوعة واقتصادية يمكن أن تفيد بها الدول الغنية بايرادات النفط والدول التى تقصر ايراداتها من القطع الأجنبى عن الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من تلك الموارد المالية على حد سواء .

وقبل التطرق الى استعراض ما يصح أن يتطور اليه الاطار الحالى للعلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية التى تنعم بفائض كبير فى ميزان مدفوعاتها وتلك التى تعانى من عجز مستمر فى ذلك الميزان ، قد يكون من المفيد أن نتعرض على وجه السرعة لمجالات الاستثمار والتوظيف المالى التى اتجهت اليها فوائض ايرادات النفط فى أغلب الدول العربية التى تتزايد فيها تلك الفوائض عن متطلباتها الفعلية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعن احتياجاتها الدفاعية . ومع أنه لا تتوفر بيانات دقيقة أو تقديرات كاملة عن تدفقات الأموال العربية من الدول المصدرة للبترول نحو الاستثمار والتوظيفات المالية فى الخارج ، الا أنه توجد بيانات جزئية يمكن الاعتماد عليها كؤشرات عريضة للمجالات المشار اليها . ويدل أحد تلك التقديرات على أن الفوائض المالية المتراكمة فى الخارج وفى صورة أرصدة بالعملات الأجنبية العائدة للدول العربية المصدرة للنفط (باستثناء الجزائر وأبو ظبى وعمان التى لم تتوفر عنها بيانات) بلغت نحو ١٢ر٥ مليار دولار حتى عام ١٩٧٢ وارتفعت الى ما يزيد على ١٧ مليار دولار(١) فى عام ١٩٧٣ ، وكان الجانب الأكبر منها فى صورة ودائع مصرفية فى الخارج وأوارق مالية أجنبية وسندات حكومية أجنبية خصوصا فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأسواق المال الأوربية .

---

(١) المصدر : Bent Hansen, A.S. Becker and M.H. Kerr, **The Economics and Politics of the Middle East** ; American Elsevier Publishing Co. ; New York, 1975. Pages 9 - 12.

ومع تعاظم حجم الفوائض المالية من ايرادات النفط فى الاقطار المصدرة للبترول منذ عام ١٩٧٣ ، تعاظم بالتـالى حجم التدفقات المالية العربية للتوظيف فى أسواق المال الأجنبية وفى بريطانيا والولايات المتحدة والعديد من دول السوق الأوربية المشتركة ، هذا على الرغم من استمرار المشاكل والصعوبات التى تلاقيها تلك التوظيفات فى الأسواق العالمية كلما ارتفع معدل التضخم النقدى وكلما انخفض سعر الصرف بالمضاربات والقرارات الحكومية الأجنبية وكلما انخفضت أسـعار الفائدة على الأموال المودعة وغير ذلك من العوامل التى كان لها أثرها على قيمة تلك الأموال المستثمرة فى الأسواق الأجنبية وعلى المردود منها .

١٠ ــ ويكفى للتدليل على ضخامة التوظيفات المالية للدول الأعضاء فى منظمة الدول المصدرة للنفط فى الأسواق المالية العالمية أن نذكر أنه خلال عام ١٩٧٤ والنصف الأول من عام ١٩٧٥ ــ التى يتوفر عنهما بيانات منشورة ــ كان المجموع الكلى لتلك التوظيفات بالعملات الأجنبيـة نحو

جدول ٤ ــ مقدار التوظيفات المالية بالعملات الأجنبية للدول الأعضاء فى منظمة الأوبيك ، موزعة بمجالات التوظيف والدول المستفيدة (بليون دولار أمريكى)

الدول المستفيدة ومجال التوظيف	عـام ١٩٧٤		عام ١٩٧٥	المجموع
	النصف الأول	النصف الثانى	النصف الأول	
بريطانيا – المجموع :	١٠٫٠	١١٫٠	٢٫٧	٢٣٫٧
سندات وصكوك حكومية	١٫٦	٢٫٠	٠٫٥	٤٫١
ودائع دولارية واسترلينية	٧٫٦	٧٫٩	١٫٩	١٧٫٤
أسهم وعقارات واستثمارات أخرى	٠٫٣	٠٫٤	٠٫١	٠٫٨
قروض للقطاع الخاص	٠٫٥	٠٫٧	٠٫٢	١٫٤
الولايات المتحدة – المجموع :	٣٫٤	٧٫٦	٢٫٢	١٣٫٢
سنـدات حكومية	١٫٩	٤٫١	١٫٣	٧٫٣
ودائع مصرفية	١٫٤	٢٫٦	-٠٫١	٣٫٩
أسهم وعقارات واستثمارات أخرى	٠٫١	٠٫٩	١٫٠	٢٫٠
دول غربية مختلفة	٩٫١	١٥٫١	١١٫٨	٣٦٫٠
ودائع مصرفية	٥٫٠	٤٫٠	٥٫٠	١٤٫٠
استثمارات وقروض (قروض ثنائية للدول النامية)	٣٫٦	٨٫٠	٥٫٣	١٫٩
توظيفات فى مؤسسات مالية دولية	٠٫٥	٣٫١	١٫٥	٥٫١
المجمـوع الكل	٢٢٫٥	٣٣٫٧	١٦٫٧	٧٢٫٩

المصدر : بنك انجلترا ــ النشرة الربع سنوية ــ سبتمبر ١٩٧٥

٩ر٧٢ مليار دولار منها نحو ٧ر٢٣ مليار دولار تم توظيفها فى بريطانيا ونحو ٢ر١٣ مليار دولار فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ونحو ٠ر١٤ مليار دولار فى صورة ودائع مصرفية فى دول أوربا الغربية ، ونحو ٩ر١٦ مليار دولار فى صورة استثمارات وقروض أغلبها فى أسواق المال الأوربية وجزء منها كان لصالح الدول النامية أو على شكل قروض ثنائية لتلك الدول النامية . ويتضح تفصيل مجالات تلك التوظفات من الجدول السابق رقم (٤) .

١١ ــ وقد ارتفعت الاحتياطيات النقدية الدولية العائدة للاقطار العربية المصدرة للنفط (بدون الامارات المتحدة التى لا تتوفر لنا بياناتها) من نحو ٦ر٣ بليون دولار فى عام ١٩٧٠ الى ٣٨ر٧ بليون دولار فى عام ١٩٧٢ والى نحو ٣١ر٩ بليون دولار فى عام ١٩٧٣ وفى أعقاب الزيادات الكبيرة فى ايرادات النفط فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ارتفعت تلك الاحتياطيات الى نحو ٨٥ر٢٤ بليون ونحو ٠٣ر٢٩ بليون فى هاتين السنتين الأخيرتين على التوالى .

وبالمقابل ارتفعت الاحتياطيات النقدية الدولية العائدة للأقطار العربية الأخرى (بدون لبنان التى تزايدت فيها استثمارات وودائع دول النفط) من نحو ٧٧ر٠ بليون دولار فى عام ١٩٧٠ الى ٢٢ر١ بليون دولار فى عام ١٩٧٢ والى نحو ٨٦ر١ بليون دولار فى عام ١٩٧٣ ثم زادت الى ٥٧ر٢ بليون دولار ثم الى ٣٢ر٣ بليون دولار فى السنتين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ على التوالى (انظر الجدول رقم ٥) . وتجدر الاشارة الى أن عددا متزايدا من تلك الأقطار منذ منتصف الستينيات أتيح لها انواع من الدعم المالى والمعونات الاقتصادية بل والمساعدات العسكرية أيضا باتفاقات ثنائية على الأغلب بعضها مع الدول العربية المصدرة للنفط خصوصا من الكويت والسعودية وليبيا ثم أبو ظبى وبعضها من بلاد أوربا الشرقية كذلك ، بالاضافة الى معونات ومساعدات اقتصادية للبعض الآخر من الولايات المتحدة والدول الأعضاء فى لجنة مساعدات التنمية DAG ولكن بحدود متواضعة . ويلزم تقدير احتياجات الأقطار العربية غير المصدرة للنفط من الموارد المالية فى ضوء العجز المستمر والمتنامى على الحساب الجارى فى موازين مدفوعاتها كما سبقت الاشارة اليه وفى ضوء الخطط والبرامج الانمائية التى استمرت فى وضعها وتخلفت انجازاتها نتيجة لعجز مواردها المالية عن تنفيذ تلك الخطط والبرامج الا بنسب متواضعة وفى ضوء ما يمكن أن تعد على أساسه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة لتلك الأقطار فى اطار امكانيات التكامل الاقتصادى والتعاون المتبادل بين الأقطار العربية الغنية بالموارد المالية وبين الأقطار العربية التى تفتقر الى تلك الموارد .

جدول ٥ ــ اجمالى الاحتياطيات النقدية الدولية للاقطار العربية (بملايين الدولارات الأمريكية فى آخر السنوات)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الدول المصدرة للنفط						
الكويت	٢٠٣	٢٨٨	٣٦٣	٥٠١	١,٣٩٩	١,٥٤٤
السعودية	٦٦٢	١,٤٤٤	٢,٥٠٠	٢,٨٧٧	١٤,٢٨٥	٢١,٠٩٨
الامارات العربية						
قطـر	١٢٩	١٥٧	١٦٤	١١٦	٢٢٥	٢٩٠
العـراق	٤٦٢	٦٠٠	٧٨٢	١,٥٥٣	٣,٢٧٣	٢,٤٣٠
ليبيـا	١,٥٩٠	٢,٦٦٥	٢,٩٢٥	٢,١٢٧	٣,٦١٦	٢,١٢٩
الجـزائر	٣٣٩	٥٠٧	٤٩٣	١,٩٤٣	١,٦٨٩	١,٢٨٤
البحرين	٧١	٩٥	٩٣	٧٤	١٤٢	٢٦٠
عمـان	١٢٩	١٥٧	١٦٤	١١٦	٢٢٥	٠٠٠
المجموع بدون دولة الامارات	٣,٥٥٥	٥,٩١٣	٧,٣٨٤	٩,٣٠٧	٢٤,٨٥٤	٢٩,٠٣٥
الدول العربية الأخرى						
مصر	١٦٧	١٤٩	١٣٩	٣٦٣	٣٥٦	٧٠٠
الأردن	٢٥٦	٢٥٣	٢٧٠	٣١٢	٣٥٠	٤٦٤
سـورية	٥٥	٨٨	١٣٥	٤٨١	٨٣٥	١,١٥٠
السـودان	٢٢	٢٨	٣٦	٦١	١٢٤	٣٤
اليمن الجنوبى	٥٩	٦٤	٦٧	٧٦	٦٧	٦٢
اليمن الشمالى	٧٠	٩٦	١١٥	٠٠	٠٠	٠٠
تونس	٦٠	١٤٨	٢٢٣	٣٠٧	٤١٨	٤٢٨
المغرب	١٤٠	١٧٤	٢٣٧	٢٦٧	٤١٧	٤٨٤
لبنـان	٣٨٦	٤٥٧	٦٧٥	٨٦٢	١,٦٧٤	١,٥٩٤
المجموع	١,١٥٥	١,٤٥٧	١,٨٩٧	٢,٧٢٩	٤,٠٤١	٤,٩١٦
المجموع باستبعادلبنان	٧٦٩	١,٠٠٠	١,٢٢٢	١,٨٦٧	٢,٥٦٧	٣,٣٢٢

المصدر : صندوق النقد الدولى ــ نشرة الاحصـاءات المالية الدولية ــ نوفمبر ١٩٧٥ (واشنطون)

١٢ ــ وتلعب فروع المصارف الأجنبية دورا كبيرا فى تحويل الجانب الأكبر من المدخرات العربية فى الأقطار المصـدرة للبترول للاستثمار والتوظيف المالى خارج الوطن العربى ، وتشاركها فى هـذا الدور شركات التأمين الأجنبية العاملة فى الأقطار العربية ، وتشكل تلك الفروع الأجنبية للمصارف

وشركات التامين احد العوامل الرئيسية لربط الاقتصاد العربى بالاقتصادات الخارجية الأجنبية بدلا من ان تكون أداة فاعلة فى التعاون المالى والاقتصادى بين الأقطار العربية ، فهى تعمل كمراكز لتعبئة المدخرات العربية فى خدمة الاسواق المالية والتجارية والصناعية والدولية بدلا من أن تكون أداة لتسهيل التبادل التجارى والمدفوعات بين الاقطار العربية وأداة لتشجيع تدفق الاموال العربية لتمويل التنمية فيما بين الاقطار ذات الفوائض والاقطار التى تعانى من ندرة الموارد فى العملات الأجنبية ، وفى حين يستمر قيامها بهذا الدور تجد كثير من الأقطار العربية (ومنها بعض الأقطار المصدرة للنفط) نفسها مضطرة الى الاقتراض من الاسواق المالية الدولية ، ففى خلال السنوات الخمس ١٩٧٠ — ١٩٧٥ لجأت كل من الجزائر ودولة الامارات المتحدة والعراق والبحرين وعمان الى الاقتراض من السوق الأوربية للدولار وكذلك فعلت كل من مصر والمغرب والسودان ولبنان كما يتضح من الجدول التالى (جدول رقم ٦) .

جدول ٦ — القروض الممنوحة للأقطار العربية من السوق الأوربية للدولار فى الأعوام ١٩٧١ — ١٩٧٥ (بملايين الدولارات)

الأقطار العربية	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الجزائر	١٢٠	٢٧٥	١,٣٥٢	—	٥٠٠
عمان	—	—	٣٥	١٤	٦٤
الامارات المتحدة	—	—	—	١٥١	٦
العراق	—	—	—	—	٥٠٠
البحرين	—	—	١٥	—	—
السودان	—	—	—	٢٢٠	٣٧
المغرب	—	—	—	—	٢٠٠
مصر	—	—	—	٢٣٠	—
لبنان	—	—	٢٠	٩٣	—
المجموع	١٢٠	٢٧٥	١,٤٢٢	٧٠٨	١,٣٠٧

المصدر : البنك الدولى للانشاء والتعمير — بيانات منشورة فى :
IMF, Survey 16 February 1976 and 4 June 1974.

١٣ — تشكل التدفقات المالية من أجل التنمية الاقتصادية والمساعدات المالية والعسكرية التى قدمتها الدول العربية المصدرة للنفط الى دول المواجهة مع اسرائيل منذ أواخر الستينات مظهرا هاما للتعاون والتضامن بين الحكومات العربية المعنية فى سبيل التنمية والدفاع . وفى حين كان دفع المساعدات الاقتصادية من الدول العربية المصدرة للنفط الى شقيقاتها فى

الوطن العربى الى ما قبل عام ١٩٧٢ يكاد يقتصر على مصادره الحكومية من ثلاث دول عربية هى الكويت والسعودية وليبيا التى ساهمت حكوماتها كذلك بالنصيب الأكبر من الدعم المالى لدول المواجهة . وفى حين يقدر مادفعته تلك الدول الثلاث من الدعم المالى للمواجهة العسكرية ما يزيد على ٢ر٥ بليون دولار فى الاعوام ١٩٦٨ — ١٩٧٤ فان المساعدات المالية التى قدمتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى صورة قروض ومعونات للدول العربية الأخرى بلغ مجموعها نحو ١ر٧ بليون دولار خلال الفترة نفسها . وارتفعت المساعدات الاقتصادية المقدمة من الدول العربية المصدرة للنفط عن طريق الاتفاقات الثنائية بشكل محسوس منذ عام ١٩٧٣ حيث بلغت فى ذلك العام نحو ١ر١٧٥ مليون دولار وتزايدت الى ٢ر٩٧٤ مليون دولار فى عام ١٩٧٤ وعلى أساس معدل زيادتها فى النصف الأول من عام ١٩٧٥ يحتمل أن تكون تلك المساعدات الانمائية قد تجاوزت ٣ر٥٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٥ باكمله وقد ساهمت فى تحقيق تلك الزيادات بنسبة كبيرة كل من الكويت والسعودية ودولة الامارات المتحدة(١) وقطر بالاضافة الى ليبيا ثم العراق ونسبة أقل (انظر الجدول رقم ٧) التالى .

ومع أن البيانات التى يشتمل عليها الجدول رقم (٧) تتضمن مساعدات قدمت الى دول نامية غير عربية الا أن النصيب الأكبر منها يمثل قروضا ومعونات للتنمية تدفقت الى الاقطار العربية الاخرى عن طريق المؤسسات المالية الحكومية وعلى رأسها الصندوق الكويتى للتنمية العربية وصندوق أبو ظبى للتنمية الذى أنشىء منذ عام ١٩٧٢ والصندوق السعودى للتنمية الذى بدأ نشاطه منذ سنوات قريبة . وجدير بالاشارة أنه بين عام ١٩٧٣ ومنتصف عام ١٩٧٥ قدمت الدول العربية المصدرة للنفط مساعدات اقتصادية بلغ مجموعها ٣ر٥١٠ مليون دولار عن طريق اتفاقات متعددة الاطراف تدفق الجانب الاكبر منها على الدول النامية التى تعانى عجزا فى موازين مد فوعاتها نتيجة لتأثرها بارتفاع اسعار النفط ، وكانت نسبة ماقدمته السعودية من مساهمة فى تلك المساعدات المتعددة الاطراف نحو ٥ر٦٣٪ وقدمت الكويت ما نسبته ١ر٢٠٪ وساهمت دولة الامارات المتحدة بما نسبته ٨ر٦٪ وليبيا بما نسبته ٦ر٠٪ كما كانت نسبة مساهمة العراق ٤ر٢٪ ، والنسبة الباقية ٢ر١ ساهمت بها الجزائر وقطر مناصفة بينهما(٢) .

والمساعدات العربية التى يجرى تقديمها عن طريق اتفاقات متعددة الاطراف تتم بواسطة مؤسسات مالية دولية قائمة أهمها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، ساهمت الدول العربية المصدرة للنفط فى زيادة مواردها لهذا الغرض ، وبواسطة مؤسسات مالية اقليمية تعاونت فى

---

(١) كانت المعونات والمنح والقروض التى قدمتها الامارات المتحدة لا تتجاوز ٣٠ مليون دولار وارتفعت الى ٥١٠ مليون دولار عام ١٩٧٤

(٢) مؤتمر التنمية والتجارة للامم المتحدة بجنيف — بيانات منشورة بواسطة صندوق النقد الدولى فى ١٩٧٦/١/٥

جدول ٧ ــ المساعدات المقدمة فعلا من دول منظمة الدول المصدرة للنفط الى الدول النامية عن طريق اتفاقات ثنائية فى الأعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الدول مصدر المساعدات	عام ١٩٧٣	عام ١٩٧٤	النصف الأول ١٩٧٥
الكويت	٣٦٣	٨٥١	١,٣٣٤
السعودية	٢٩٠	٨٩٥	١٢٢
الامارات المتحدة	٨٣	٤٥٧	٢٤٢
قطر	٩٤	٢١٩	١٦١
العراق	٣	٣٨٩	٦
ليبيا	٣١٨	١٥٨	١٣٥
الجزائر	٢٤	٥	—
اجمالى الدول العربية المصدرة للنفط	١,١٧٥	٢,٩٧٤	٢,٠٠٠

المصدر : مؤتمر التنمية والتجارة للامم المتحدة ــ بيانات منشورة فى :
IMF, Survey, 5 January 1976, page 14.

انشائها وتمويلها تلك الدول العربية ومن اهمها الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى الذى بدأ نشاطه منذ عام ١٩٧٢ والبنك الاسلامى للتنمية الذى انشىء فى عام ١٩٧٤ والصندوق العربى الافريقى للمساعدات البترولية والبنك العربى للانماء الصناعى والزراعى فى افريقيا وغيرها من الشركات العربية المشتركة التى انشئت منذ عام ١٩٧٤ ، بالاضافة الى المساهمات العربية فى مساعدات الأمم المتحدة للدول النامية التى تأثرت موازين مدفوعاتها بارتفاع اسعار مستورداتها من النفط ، فضلا عن ترتيبات التعاون التى ساهمت فيها الدول العربية المصدرة للنفط لتخفيف الاعباء المالية عن الدول العربية المستوردة للنفط .

١٤ ــ ولا شك فى أن الجهود المتعددة التى تقوم بها الدول العربية المصدرة للنفط والموارد المالية المتنامية التى تساهم بها فى المساعدات المالية والانمائية التى تقدمها للدول العربية الاخرى عن طريق ترتيبات ثنائية أو متعددة الاطراف ، قد ساهمت كثيرا فى التخفيف من حدة العجز فى الموارد المالية المطلوبة للتنمية فى مختلف الاقطار المستفيدة من القروض والمساعدات الانمائية والتى اتيحت لها بشروط ميسرة . غير أن تلك القروض والمساعدات كان أثرها ضعيفا فى الحض على التكامل الانتاجى وتوسيع نطاق التبادل التجارى بين الدول العربية ، بالنظر الى اتجاه أغلبها الى تمويل مشروعات قطرية منفردة ، وقلة اتجاهها لتمويل برامج ومشروعات

اقليمية مشتركة يقصد بها تنمية التكامل الانتاجى وتوسيع نطاق التبادل التجارى بين الاقطار العربية بشكل عام او بين مجموعات اقليمية من تلك الاقطار على الاقل . وهو ما نرى وجوب الاهتمام بتحقيقه عن طريق ما يقدم من تلك المساعدات الاقتصادية والقروض الانمائية فى المستقبل ، حتى تصبح معظم المؤسسات المالية والتمويلية سواء أكانت ثنائية الغرض او متعددة الاطراف أداة فاعلة فى تنمية التعاون المتبادل والتنمية المشتركة بين الاقطار العربية فى اتجاه التنوع الانتاجى والتكامل الاقتصادى فى الوطن العربى على اوسع نطاق ممكن .

١٥ — وغير خاف على أحد أن حجر الزاوية فى انجاح التعاون الاقتصادى العربى يتمثل فى قدرة الاقطار العربية المعنية على القيام بالعمل الدائب والمستمر والكفء لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس المنافع المتبادلة والتضحيات المشتركة لارساء قواعد اقتصاد زراعى صناعى متطور يلبى متطلبات تلك الاقطار من السلع والخدمات الانتاجية والاستهلاكية بنسب متنامية وبأقصى كفاءة اقتصادية ، ويوفر عوامل الثقة والاستقرار واستمرارية الجهود الانمائية المشتركة للوصول الى النتائج المرجوة منها على مراحل زمنية متتابعة .

ومهما يكن الأمر فان احداث التنمية الزراعية والصناعية على نطاق واسع فى الوطن العربى يتطلب أموالا كبيرة للاستثمار فى الزراعة والصناعة ومرافق الخدمات الاساسية بالاضافة الى استثمارات كافية فى تهيئة الكوادر البشرية بالمهارات والاختصاصات الفنية والمهنية والادارية الضرورية لادارة عمليات التنمية بكفاءة وفاعلية . ومن هنا يتضح الدور الهام والاساسى الذى يمكن أن تلعبه فوائض ايرادات البترول العربى عن المتطلبات القطرية للأقطار المنتجة له : بتوجيهها للاستثمار فى تنمية الانتاج الزراعى والصناعى والخدمى فى الأقطار العربية الأخرى التى تتميز بوفرة نسبية فى مواردها الزراعية والتعدينية غير النفط وبوفرة نسبية فى مواردها البشرية وبندرة واضحة فى قدراتها المالية التى تعجز عن الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمواردها التمويلية الذاتية .

١٦ — وقد تخلفت معدلات التنمية الزراعية فى معظم الاقطار العربية عن انتاج الغذاء الكافى لمواكبة نمو الطلب عليه فى مواجهة الزيادات الكبيرة فى أعداد السكان على الرغم من التوسع فى المساحات المزروعة بالمحاصيل والأشجار المثمرة ، بالنظر الى تدنى معدلات ادخال الأساليب التقنية الحديثة فى الزراعة وانخفاض معدلات التسميد والميكنة ووقاية الانتاج من الآفات النباتية والحيوانية ، وكلها تتطلب زيادات فى موارد العملات الأجنبية النادرة لاستيراد المعدات والتجهيزات ومواد الانتاج من خارج الوطن العربى . كما تدنت معدلات نمو الانتاج من الصناعات التحويلية القائمة نظرا لاعطاء أولويات عالية لاستخدام الأموال المتاحة على ندرتها فى انشاء مشروعات جيدة بالرغم من شح الأموال الضرورية لاستيراد القدر المناسب من مستلزمات الانتاج لتشغيل الطاقات الانتاجية المعطلة وغير المستغلة بالكامل فى كثير

من الأقطار العربية غير المصدرة للنفط . ومع ذلك فان صناديق التنمية العربية على تعددها تضع أفضلية واضحة للمساهمة فى تمويل المشاريع الجديدة وتعزف عن تقديم القروض الانتاجية لمشروعات صناعية قائمة وتطلب تشغيل طاقاتها بالكامل قدرا من الأموال يقل كثيرا عما تقدمه لانشاء مشروعات جديدة .

وكثير من الصناعات التى أنشئت فى أقطار عربية متعددة تعانى من ضيق رقعة السوق الداخلية وتعانى من القيود المفروضة على الصادرات المصنوعة الى البلاد الصناعية المتقدمة والى الأقطار العربية الأخرى على حد سواء . ولا سبيل للخروج من تلك المشكلة الا بالسعى الى الانتساب لعضوية السوق الأوربية المشتركة أو منظمة التجارة الحرة أو غيرها من التنظيمات الاقتصادية الاقليمية خارج الوطن العربى . ولا مجال للأقطار العربية فى سبيل تصنيع اقتصادياتها الا بالسعى للتعاون المتبادل فيما بينها لتكوين أسواق مشتركة يتسع بها مجال التسويق أمام صناعاتها ويتيح لكل منها جنى ثمرات الوفورات الاقتصادية الناجمة عن الانتاج الكبير الذى هو سمة العصر فى صناعات عديدة كالبتروكيماويات ومنتجات المعادن الأساسية والسلع الاستهلاكية المعمرة وصناعة المعدات الانتاجية وغيرها .

١٧ ــ ولن يتيسر للاقطار العربية النامية أن تتخلص من ربقة التبعية الاقتصادية للخارج والتى يخضع لها بنيانها الانتاجى والاستهلاكى الا اذا أرست دعائم التعاون المتبادل فيما بينها للأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية المتكاملة على أساس التنوع والتخصص فى وقت واحد لتطوير البنية الهيكلية للانتاج المادى وللمهارات البشرية ولأساليب التنظيم والادارة ولترشيد الاستثمار الزراعى والصناعى فى انطلاقات قوية للانتقال من حالة التنمية للعالم الخارجى فى أنشطة الانتاج والاستهلاك والاستثمار والتمويل والتسويق الى حالة التنمية الذاتية المتكاملة على أساس استراتيجية بعيدة الأجل يتفق عليها بين الأقطار العربية المعنية ووفق سياسة انمائية واضحة يتفق عليها كذلك وفى ظل تنظيمات مشتركة قادرة على التنسيق وتحقيق الانسجام بين الخطط والسياسات القطرية اتجاه التعاون الاقليمى وقادرة على تنفيذ ما يتفق عليه بشأن تنمية الصناعات والمرافق الاقليمية وتأمين تمويلها وتداول منتجاتها والاتفاق على توزيع ما يترتب على التنمية المشتركة من منافع وتضحيات .

ومع الاقرار بالأهمية الكبيرة للأدوار التى يمكن أن تقوم بها المبادأة الفردية أو المشروعات الخاصة والمشتركة فى التعاون الاقتصادى بين الأقطار العربية الا أن الصدارة فى رسم اتجاهات التعاون ومجالاته وأساليبه وأسسه لابد وأن تلعب فيه الحكومات العربية دورا قياديا ، خاصة وأن ايرادات النفط فى الدول المصدرة له تحت سيطرة حكوماتها ، كما وأن المجالات الرئيسية للاستثمار فى معظم الأقطار العربية تتولى الحكومات المعنية تمويلها وتنفيذها على ضوء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تقوم باعدادها واقرارها للتنفيذ .